



جامعة
المنارة
MANARA UNIVERSITY

ركائز التنمية المجتمعية

المحاضرة الرابعة

ركائز التنمية المجتمعية

تقوم التنمية المجتمعية على ثلاثة ركائز هي:

1. الرأسمال الاجتماعي

2. التنمية الاقتصادية

3. التنمية البيئية

أولاً- الرأس مال الاجتماعي

يكمن الرأس مال الاجتماعي في صميم التنمية المجتمعية، وذلك بسبب قدرته على توحيد جهود أفراد المجتمع المحلي من أجل العمل والتخطيط جنباً إلى جنب بشكل فعال وشامل. فالتنمية المجتمعية إن لم تكن مبنية على أساس رأس مال اجتماعي قوي ومتين، ستكون محدودة الأثر.

1-تعريف الرأسمال الاجتماعي

الرأسمال الاجتماعي Social Capital هو مصطلح اجتماعي يدل على قيمة العلاقات الاجتماعية وفعاليتها، وعلى دور التعاون والثقة في تحقيق الأهداف الاقتصادية. ويستعمل المصطلح في العديد من العلوم الاجتماعية لتحديد أهمية جوانبه المختلفة. وبمفهوم عام، فإن رأس المال الاجتماعي هو الركيزة الأساسية للعلاقات الاجتماعية. ويتكون من مجموع الفوائد التي يمكن تحقيقها من خلال التعاون ما بين أفراد وجماعات مجتمع ما، ومن خلال تفضلية هذا التعاون.

2- كيف يؤثر الرأسمال الاجتماعي على التنمية المجتمعية؟

يؤثر الرأسمال الاجتماعي على التنمية المجتمعية من خلال طريقتين أساسيتين، هما:

1. الطريقة البنيوية:

يعمل الرأسمال الاجتماعي، من الناحية البنيوية أو الهيكلية، على تعزيز الترابط بين الأفراد داخل المجتمع المحلي، وعلى إنشاء شبكة من العلاقات تشمل عملية التنمية المجتمعية، من خلال تمكين تدفق المعلومات، والأفكار، والمنتجات، والخدمات.

1. الطريقة المعرفية:

يعمل الرأسمال الاجتماعي على خلق تفاهم مشترك تجاه الهدف، وعلى تعزيز الشعور بالمسؤولية، والثقة، والاحترام المتبادل، ويعزز قواعد المعاملة بالمثل بين أفراد المجتمع المحلي.

3- تأثير الرأسمال الاجتماعي على نجاح التنمية المجتمعية

لقد ظهر الرأسمال الاجتماعي بوصفه شرطاً أساسياً ومكماً للرأسمال المادي والبشري، لتحقيق تنمية مجتمعية متكاملة ومستدامة. تشير دراسات وتقارير المنظمات الدولية إلى أن التنمية المجتمعية مرتبطة بالثقافة، والقيم، والعادات، والتقاليد الاجتماعية للشعوب، أكثر مما ترتبط برأس المال والموارد المادية وحدها وتعتبر عوامل الثقة والاحترام داخل المجتمع من بين أسس هذا الرأس مال الاجتماعي، وهناك إجماع على أن الرأسمال الاجتماعي يؤثر على إنتاجية الفرد، ويعتبر عنصراً فعالاً في تحقيق التنمية المجتمعية، لأنها تعتمد على عناصر الثقة والاحترام. وتكمن عبقرية نظرية رأسمال الاجتماعي في كونها نقطة التقاء بين أطر فكرية متنوّعة، لأنها تدعم فاعلية كل من الدولة والسوق والمجتمع المدني والفرد.

3- تأثير الرأسمال الاجتماعي على نجاح التنمية المجتمعية

ويرى بعضهم أن بناء رأس المال الاجتماعي يقوم على مسألتين أساسيتين:

1. بناء القدرات ونشاطات المشاركة:

تتطلب التنمية الفاعلة المشاركة الإيجابية للأطراف المجتمعية كلاً، في المراحل المتعلقة بإعداد البرامج والسياسات التنموية. هذه المشاركة تضيف معنى جديداً وجدياً على عملية التنمية، كما أنها تضيف قدراً معقولاً من الجودة عند التنفيذ، وتطلق العنان للمبادرات الفردية والجماعية التي تسرع خطط التنمية على المستوى المجتمعي.

2. الترويج لقيمة المشاركة بالتنمية:

يمكن تشجيع بناء رأس المال الاجتماعي من خلال ترسيخ قيم المشاركة الإيجابية، ووضع المناهج المنظمة لها في مراحل عملية التنمية كلاً، ومن ثم ينظر إلى رأس المال الاجتماعي من حيث هو قيمة مرغوب فيها في حد ذاتها، ومن حيث هو قيمة مرجوة من أي مشروعات تنموية

ثانياً: التّمنية الاقتصادية

وتُعرّف التّمنية الاقتصادية بأنّها العمليّة الهادفة إلى تعزيز نموّ اقتصاد الدّول؛ وذلك بتطبيق العديد من الخُطط التطويريّة، التي تجعلها أكثر تقدُّماً وتطوّراً، ممّا يؤثّر على المجتمع تأثيراً إيجابياً، عن طريق تنفيذ مجموعةٍ من الاستراتيجيّات الاقتصادية الناجحة،

وتُعرّف أيضاً بأنّها سعي المجتمعات إلى زيادة قدرتها الاقتصادية؛ للاستفادة من الثّروات المتّاحة في بيئاتها، وتحديدًا في المناطق التي تعاني غياب التنوع الاقتصاديّ المؤثّر سلباً على البيئة المحليّة عامّةً.

1- خصائص التنمية الاقتصادية

تتميز التنمية الاقتصادية بمجموعةٍ من الخصائص، ومنها:

1. الاهتمام بتحقيق الأهداف التنموية المعتمدة على وجود استراتيجيات عملٍ مناسبةٍ،
2. تهدف للوصول إلى معدّل النمو الاقتصادي المطلوب .
3. التوجُّه نحو تحسين البيئة الداخليّة للمجتمع، والقطاع الاقتصادي المحليّ الخاصّ بالدولة، وتطويرهما
4. الاعتماد على الجهود الاقتصادية الذاتية؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية المعززة لتطبيق التخطيط في الحكومات، والمؤسسات الاقتصادية المهتمة بمتابعة النمو الاقتصادي باستمرارٍ.
5. الحرص على استغلال الموارد والإمكانات المعززة لدور الصناعة، والزراعة، والتجارة المحليّة.

ثالثاً- التنمية البيئية

هناك علاقة وثيقة بين التنمية و البيئة فالأولى تقوم على موارد الثانية ولا يمكن أن تقوم التنمية دون الموارد البيئية وبالتالي فان الإخلال بالموارد من حيث إفسادها سيكون له انعكاساته السلبية على العملية التنموية حيث انه لا يمكن أن تقوم التنمية على موارد بيئية متعدية كما إن الأضرار بالبيئة و مواردها يضر بالاحتياجات البشرية، و عليه يجب أن ينظر الى البيئة و التنمية باعتبارهما متلازمين فالتنمية لن تحقق أهدافها دون الأخذ بسياسات بيئية سليمة.

ثالثاً- التنمية البيئية

إن العلاقة المتبادلة بين البيئة والتنمية تهدف الى تحقيق التنمية على أساس الموائمة بين النشاطات التنموية وحماية البيئة وتعزيزها

وضمن استمراريته وتحقيق الانسجام بين توفر الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة من جهة وبين متطلبات التنمية المستدامة من جهة أخرى، وكذلك تحقيق دمج ركائز التنمية المستدامة الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل فعّال. وهذا يتطلب غرس مفاهيم التنمية وثقافتها لدى المجتمع والمؤسسات العامة والخاصة وصانعي القرار.

1-أهداف التنمية البيئية

تهدف التنمية البيئية إلى:

- 1 - نشر ثقافة الوعي البيئي لدى المجتمعات وإثراء المدارك المعرفية بالمعلومات الكافية عن البيئة ومكوناتها.
- 2- تأصيل القيم والمبادئ البيئية حتى يتم استغلال الموارد البيئية بالشك الذي يتناسب مع معطياتها.
- 3- دمج مفاهيم البيئة في البرامج التربوية والتعليم لتحقيق الوعي والرفي بالبيئة.
- 4- استيعاب علاقة الانسان بقضايا التلوث البيئي وأهمية الأدوار التي يمكن القيام بها للرفي بالمستوى البيئي والمحافظة على البيئة في ظل العمليات التنموية.

الخاتمة

إن التوازن والاختلال البيئي عملية معقدة لا تلاحظ بشك واضح إلا في مراحلها شبه النهائية. فالبيئة تنطوي على توازن وتناغم ما بين عناصر مكوناتها الطبيعية وعندما يستمر هذا التناغم ما بين مكوناتها وما بين الإنسان والحيوان فإن الاختلال يبقى بعيداً.

فالبيئة دورة مكونة من مجموعة دوائر مترابطة واختلال رابط من الروابط بين هذه الدوائر يحدث تفاعلات متسلسلة تؤدي إلى خلخلة واختلال التوازن والتناغم بين العناصر المكونة للبيئة. والإنسان بسلوكياته هو العام المحدد لهذا التناغم والتوازن. فالبيئة هي المكان الذي نعيش فيه جميع السكان هذا الكوكب وهي موقع اهتمام مشترك من أج استمرار البقاء للجميع.